المحاضرة الثانية: أنواع المؤسسات وتصنيفاتها

التحليل السوسيولوجي للمؤسسة الاقتصادية يعني دراسة المؤسسة بوصفها تركيبة اجتماعية تنفذ نشاطا اقتصاديا ضمن سياق اجتماعي وتاريخي معين، مع التركيز على تفاعل الأفراد وعلاقاتهم داخلها ومع محيطها الخارجي، لفهم كيف تنظم عملها وتؤثر وتتأثر بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها. ويعنى **التحليل السوسيولوجي للمؤسسة الاقتصادية بوصفها وحدة اجتماعية** مستقلة تحلل على مستويات منها: تحليل الوحدات الاجتماعية الرسمية (مثل القوانين والوثائق) وغير الرسمية (مثل العلاقات الاجتماعية بين العاملين) وتحليل علاقات المؤسسة الاقتصادية بالقطاع السياسي ومحيطها المجتمعي.

وتتغير المؤسسات الاقتصادية في سياقات سوسيو–تاريخية متغيرة مثل مراحل الاشتراكية، والانفتاح الاقتصادي، واقتصاد السوق، ما يتطلب تحليلا خاصا لكل مرحلة في ضوء تأثيراتها الهيكلية والوظيفية.

أنواع المؤسسة الاقتصادية وتصنيفاتها وفق معايير مختلفة:

حسب القطاع الاقتصادي:

القطاع الأولي: مؤسسات مرتبطة بالطبيعة مثل المؤسسات الزراعية، مؤسسات الصيد البحري، المناجم.

القطاع الثانوي: مؤسسات صناعية وتحويلية مثل مصانع وورشات التصنيع.

القطاع الثالث: مؤسسات خدمات مثل شركات التأمين، البنوك، مؤسسات التسويق.

حسب الشكل القانوني:

شركات الأشخاص: تعتمد على العلاقات الشخصية بين الشركاء (مثل شركات التضامن والتوصية).

شركات الأموال: تهتم بجمع رأس المال وتشمل الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة.

حسب طبيعة الملكية:

مؤسسات خاصة: مملوكة لأفراد أو مجموعات خاصة.

مؤسسات عامة: مملوكة للدولة وتخدم المصلحة العامة.

مؤسسات مختلطة: ملكية مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

هذه التصنيفات تعطي نماذج متعددة لأنواع المؤسسات الاقتصادية التي تختلف في الشكل، المالكين، والوظائف التي تؤديها ضمن الاقتصاد والمجتمع. وعليه فإن التحليل السوسيولوجي للمؤسسة الاقتصادية يشمل فحص

بنيتها وشخصيتها القانونية، التفاعلات والعلاقات داخلها، وقدرتها على التكيف، فضلا عن دراسة أنواعها وفق أطر قانونية واقتصادية متعددة مع أمثلة توضيحية لكل نوع.

معايير تصنيف أنواع المؤسسات

يتم تقسيم المؤسسات الاقتصادية ووضع الحدود الفاصلة بينها استنادا **لحجم المؤسسة** حيث تأخذ المؤسسة الاقتصادية وفق هذا المعيار الأشكال التالية:

مؤسسات مصغرة، مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة، مؤسسات كبيرة. ويعتمد في وضع الحدود الفاصلة بين مختلف الأحجام على معياريين رئيسيين وهما: معايير كمية ومعايير نوعية، حيث يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية استنادا إلى مؤشرات كمية ذات طابع إحصائي ومن بين أهم المعايير الشائعة الاستخدام هي:

معيار عدد العمال أو حجم العمالة:

يعتبر هذا المعيار الأكثر شيوعا اعتمادا على الإطلاق في العديد من الدول، حيث يتم تصنيف المؤسسات الاقتصادية ووضع الحدود الفاصلة بين مختلف أحجمها استنادا على حجم اليد العاملة في المؤسسة. ويتم الأخذ بهذا المعيار في العديد من الدول نظرا للخصائص الذي يتميز بها وهي: الثبات النسبي حيث لا يتأثر هذا المعيار بالمتغيرات في قيمة النقود نتيجة عامل التضخم كذلك توافر البيانات إلى حد كبير وسهولة الحصول عليها من المؤسسات.

المعيار المالي أو نقدي: يضم هذا المعيار ثلاثة معايير أساسية وهي:

معيار رأس المال المستثمر

يتم تصنيف كل نوع من المؤسسات ووضع الحدود الفاصلة فيما بينها على أن لا يتجاوز رأس المال المستثمر في كل نوع حد أقصى معين يختلف باختلاف الدول التي توجد بها تلك المؤسسات وذلك تبعا لدرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدولة وتبعا لمدى الوفرة أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج المختلفة ولا يتم الاعتماد على هذا المعيار كثيرا وهذا راجع إلى أنه يتطلب إجراء تعديلات مستمرة تبعا لمعدلات التضخم، كذلك اختلاف دلالته من دولة إلى أخرى وفي الدولة الواحدة من قطاع إلى آخر ومن فترة لأخرى.

المعيار الثنائي أو المزدوج (العمالة ورأس المال)

نظرا لأن العمالة ليست هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية حيث هناك العديد من العناصر الأخرى مثل رأس المال المستثمر فهناك بعض الدول تستخدم خليط من المعياريين معيار حجم العمالة ومعيار رأس المال في تصنيف المؤسسات الاقتصادية.

ويعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المؤسسات المختلفة على الجمع ما بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ورأس المال معا في معيار واحد، وذلك عن طريق وضع حد أقصى للعمالة بجانب مبلغ معين لرأس المال المستثمر.

معيار حجم المبيعات أو حجم الإنتاج أو رقم الأعمال:

هناك بعض الدول تستخدم هذا المعيار لتحديد حجم المؤسسة، حيث كلما كبرت نسبة مبيعات المؤسسة كبر حجمها، حيث تستخدم حجم الإنتاج إذا كانت المؤسسة تتحصل على إيراداتها من مصدر واحد، وتستخدم رقم الأعمال إذا كانت تحصل على إيراداتها من مصادر مختلفة. كذلك يعاب على هذا المعيار انه يتطلب تعديلا مستمرا وفقا لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم.